Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 464-480
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.28

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The importance of the digital economy and its effectiveness in the global economy

Researcher: Essa Abed Ismail
College of Administration and Economics
Tikrit University
Issa.A.Ismail14@st.tu.edu.iq

Assist. Prof. Bushra Abdul Bari Ahmed
College of Administration and Economics
Tikrit University
mailto:bushra.ae33@tu.edu.iq

Abstract:

The concept of the digital economy is one of the new concepts that have emerged in the economic field at the present time, and the application of the digital economy in the economies of countries is a given, especially in the economies of developed countries and in the economies of countries on the path of growth, because of its clear importance in the effectiveness of economic activities All, which made the global economy more robust and robust in the face of global crises, as this research dealt with the presentation of the concept of the digital economy and the extent of its emergence in the economies of countries, and the level of its contribution to the development of economic sectors and the increase in output, being a knowledge-based economy that depends mainly on technology and means of communication Modern and advanced, where this research dealt with the presentation of the concept of the digital economy and its contribution to the development of economic sectors and the increase in output, as it is a knowledge-based economy that depends mainly on technology and modern and advanced means of communication after it was based on muscle strength, huge machines and raw materials, where economic practices became available to the largest A number of people all over the world, by means of information technology and advanced means of communication, have tried Examine the answer to some issues related to the digital economy, namely: Is there an emergence of the digital economy in the economies of countries, and is there importance for the digital economy in the global economy, and what is the level of contribution of the digital economy to the gross domestic product? The research adopted the descriptive analytical method by reviewing and analyzing studies, research and articles that were exposed to the digital economy in the economies of different countries of the world, to form a theoretical framework for the study. In terms of its indicators on the knowledge economy, and that it has an effective contribution to creating added value in the economies of various countries of the world.

Keywords: ICT infrastructure, human capital, Internet service,e-government.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 464-480
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.28

أهمية الاقتصاد الرقمي وفاعليته في الاقتصاد العالمي

الباحث: عيسى عبد إسماعيل
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.م. بشرى عبدالباري أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

يعتبر مفهوم الاقتصاد الرقمي من المفاهيم الجديدة التي ظهرت في الميدان الاقتصادي في وقتنا الراهن، ويعتبر تطبيق الاقتصاد الرقمي في اقتصادات الدول، أمراً مُسلّماً به ولا سيما في اقتصادات الدول المتقدمة وفي اقتصادات الدول السائرة على طريق النمو، لما له من أهمية واضحة في فاعلية النشاطات الاقتصادية كافة، مما جعل الاقتصاد العالمي أكثر قوة ومتانة في مواجهة الأزمات العالمية، حيث تناول هذا البحث عرض مفهوم الاقتصاد الرقمي وبيان مدى ظهوره في اقتصادات الدول، ومستوى مساهمته في تطور القطاعات الاقتصادية وزيادة الناتج، كونه اقتصاد مبني على المعرفة يعتمد بشكل اساسي على التكنلوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والمتطورة، حيث تناول هذا البحث عرض مفهوم الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تطور القطاعات الاقتصادية وزيادة الناتج، كونه اقتصاد مبني على المعرفة يعتمد بشكل اساسي على التكنلوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والمتطورة بعد أن كان يرتكز على القوة العضلية والآلات الضخمة والمواد الخام حيث أصبحت الممارسات الاقتصادية متاحة لأكبر عدد من الناس في جميع أنحاء العالم بواسطة التقنية المعلوماتية ووسائل الاتصالات المتطورة، وقد حاول البحث الاجابة عن بعض المسائل المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وهي: هل هناك ظهور للاقتصاد الرقمي في اقتصادات الدول، وهل توجد أهمية للاقتصاد الرقمي في الاقتصاد العالمي، وما هو مستوى مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي؟ وقد انتهج البحث الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل الدراسات والابحاث والمقالات التي تعرضت الى الاقتصاد الرقمي في اقتصادات دول العالم المختلفة، لتكوين إطار نظري للدراسة، وقد استنتج البحث أن الاقتصاد الرقمي قد نشأ في بدايات القرن العشرين وهو أسلوب جديد لممارسة الاعمال والأنشطة الاقتصادية، يختلف من ناحية مؤشراته عن اقتصاد المعرفة، وأن له مساهمة فعالة في خلق القيمة المضافة في اقتصادات بلدان العالم المختلفة.

الكلمات المفتاحية: البنية الارتكازية لتكنلوجيا الاتصالات والمعلومات، رأس المال البشري، خدمة الانترنت، الحكومة الالكترونية.

المقدمة

تعد التكنلوجيا وتقنيات الاتصالات والمعلومات وما رافقها من خطوات تطور سريعة شهدها العالم في عصرنا الحالي من أهم السمات التي تأثرت بها النشاطات الانسانية، ولاسيما الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت إيجاباً- على الاغلب - من خلال تشابك القطاعات الانتاجية والمالية والتجارية والخدمية مع الوسائل التكنلوجية والرقمية وتقنيات الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت) التي جعلت العالم يصبح قرية صغيرة يستطيع أي فرد أو أي مؤسسة تبادل المعلومات مع أي طرف آخر في العالم، وبذلك اصبح الاقتصاد نتاج تكنلوجيا المعلومات وتطور وسائل الاتصالات والانترنت، حيث ان الاقتصاد الجديد (المعرفي الرقمي) في دول العالم المختلفة، المتقدمة منها والنامية، قد أخذ بزمام المبادرة في قيادة النشاطات الاقتصادية، بعدما كانت حكرا على الاقتصاد القديم (التقليدي) وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك باستخدام الأساليب العلمية والوسائل التقنية وتطور وسائل الاتصال المتطورة.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في عرض مفهوم الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تطور القطاعات الاقتصادية وزيادة الناتج، كونه اقتصاد مبني على المعرفة يعتمد بشكل اساسي على التكنلوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والمتطورة بعد أن كان يرتكز على القوة العضلية والآلات الضخمة والمواد الخام حيث أصبحت الممارسات الاقتصادية متاحة لأكبر عدد من الناس في جميع أنحاء العالم بواسطة التقنية المعلوماتية ووسائل الاتصالات المتطورة.

مشكلة البحث: إن مشكلة البحث تتمثل بالآتي:

١. هل هناك ظهور للاقتصاد الرقمي في اقتصادات الدول؟
٢. هل توجد أهمية للاقتصاد الرقمي في الاقتصاد العالمي؟
٣. ما هو مستوى مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي؟

فرضية البحث: يفترض البحث بروز أهمية الاقتصاد الرقمي في الانشطة الاقتصادية، وأن له فاعلية في اقتصادات دول العالم المختلفة.

أهداف البحث: يحاول هذا البحث الوصول الى جملة من الاهداف وأهمها: التعريف بالاقتصاد الرقمي وعرض وتحليل أبرز مظاهره ومؤشراته، وبيان مدى أهميته ومستوى مساهمته الاقتصادية في دول العالم المختلفة.

منهجية البحث: ينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض وتحليل الدراسات والابحاث والمقالات التي تعرضت الى الاقتصاد الرقمي في اقتصادات دول العالم المختلفة، لتكوين إطار نظري للدراسة.

هيكلية البحث: من أجل وصول البحث الى اهدافه ومنهاج فرضيته، فقد تضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول الإطار النظري للاقتصاد الرقمي ونشأته في الاقتصاد العالمي، أما المبحث الثاني فقد تناول أهمية ومكونات وأنشطة الاقتصاد الرقمي، وقد اهتم المبحث الثالث بمؤشرات الاقتصاد الرقمي وفاعليته في بعض دول العالم.

المبحث الاول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي

إن لتطور وسائل الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات وما تمخضت عنه من بروز دور الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت) وتغلغلها في جميع مفاصل الحياة الانسانية ولاسيما الاقتصادية، أدت الى ظهور الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، الذي يعتمد على الوسائل التكنلوجية والتقنيات الرقمية في تنظيم وربط الانشطة الاقتصادية، فظهرت السلع والخدمات الرقمية وأصبح للتكنلوجيا فاعلية كبيرة على اقتصادات الدول، وسنحاول في هذا الفصل تناول الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الرقمي.

أولاً. تعريف ونشأة الاقتصاد الرقمي: لا يوجد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي وذلك لكونه حديث الظهور في الادبيات والتطبيقات الاقتصادية إلا ان أبرز ما كتب في تعريفه ما يلي:

إن الاقتصاد الرقمي هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أسقطت وألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت. (وسام، ٢٠١٥: ٦٤).

وهو ممارسة الانشطة الاقتصادية في المجال الالكتروني باستخدام وسائط الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات من خلال ايجاد روابط بين أطراف النشاطات الاقتصادية، باعتباره البديل الطبيعي عن الاقتصاد التقليدي (جمعة، ٢٠١٨: ٢٥).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 464-480
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.28

ويقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة والاقتصاد القومي والصناعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما، وبالتحديد قيام تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري Online بما يحقق تحسين المركز التنافسي بعنصر الوقت (كريمة، ٢٠١٧: ٨).

والاقتصاد الرقمي أو ما يسمى بالاقتصاد الالكتروني يبنى أساسا على التطور التكنلوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات، خصوصا القابلة للتداول التجاري رقمياً عبر الشبكات المعلوماتية (السيد، ٢٠١٩: ١٢).

الاقتصاد الرقمي هو الحيز أو المجال الفضائي الذي تمارس فيه الانشطة بصورة الكترونية وعلى مختلف الاصعدة بالاعتماد على ثلاث مكونات رئيسية وهي، الحاسبات، والمعلومات والاتصالات، والعناصر البشرية سواء أكانوا منتجين أو مستهلكين للسلع والخدمات الرقمية بالاعتماد على مورد الترددات المخصصة لشبكات الاتصالات والمعلومات والتقنيات الالكترونية غير الناضبة (الموسوي، ٢٠١٦: ١١).

ولقد نشأ الاقتصاد الرقمي في بدايات القرن العشرين وتحديداً عام ١٩٢١ في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قام العالم الاقتصادي فرانك نايت بتقديم أول دراسة عن اقتصاد المعلومات، وبعد ذلك خلال عام ١٩٥٤ قام عالم الاقتصاد مارشال بنشر دراسة بعنوان (نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات)، ومن ثم تصدر العالم ماكلوب موقع الريادة من خلال تحليل اقتصاد نظام براءات الاختراع، حيث وصفها بكونها جزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني، ثم أتت دراسته الثانية (صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٨)، لتعيد ترتيب هياكل الاقتصادات التقليدية من خلال الفضاء الرقمي وفي عام ١٩٧٧ أسهم العالم بورات، بمفهوم تطوير تحليل حجم الاقتصاد الرقمي وقياس وفحص النشاطات الهيكلية وعلاقتها بالقطاعات الاخرى (متولي، ١٩٩٥: ٤٦-٥٠).

وفي نفس العام ١٩٧٧ قام العالم ستيكلر بإدخال، المعلومات كمتغير مميز في صياغات التحليل الاقتصادي، وفي عام ١٩٨٩ قدم الاقتصادي كيبرج علم المعلومات التنموي الذي يبحث في أثر المعلومات على التنمية الاقتصادية، مرتكزاً على مبدأ القيمة المضافة للمعلومات من خلال امتزاجها بالعناصر المادية والبشرية للإنتاج، بحيث تضاف إليها قيمة مادية ومعنوية من الكفاءة وزيادة الإنتاج، وهذه القيمة المضافة تؤدي إلى تطوير كل القطاعات الاقتصادية، ولذلك اختارت الدول المتقدمة نظام التنمية المعلوماتية سبيلا ضروريا لكي تحقق التنمية الاقتصادية، من خلال التطور في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات حيث أثرت تطورات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكانت العامل الاساسي في تطوير الاقتصاد الرقمي الذي يستند على البيانات المتمثلة على شكل معلومات رقمية في أجهزة الحاسوب، من خلال المعرفة، حيث أن التخزين الرقمي للمعرفة وترميزها رقمياً كان نتاجا لتوافرها على شكل معلومات في الكتب والمجلات وأوراق العمل والمراجع والفهارس والصور والأفلام والرسومات، بالإضافة الى تيسر نقلها بواسطة الشبكات الالكترونية (الانترنت)، مما يجعل منها أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية (النجار، ٢٠٠٧: ٢٢).

إلا أن مفهوم الاقتصاد الرقمي لم يظهر كمصطلح علمي صريح لأول مرة، إلا في عام ١٩٩٥ في كتاب الاقتصادي الكندي (دون تابسكوت) المنشور باللغة الإنجليزية بعنوان (The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence) الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية) بعد ذلك تناوله الكثير من علماء الاقتصاد والباحثين، ولكن اختلفوا في تسميته، فمنهم من أطلق عليه الاقتصاد الرقمي. ومنهم من أسماه الاقتصاد القائم على المعرفة (البشير، ٢٠١٨: ٣٦).

كما أن (دون تابسكوت) قد اصدر عام ١٩٩٤ أول متصفح تجاري في شبكة الانترنت حيث كانت المواقع الالكترونية تعرض السلع والخدمات فقط ولا يوجد تفاعل مع المعلومات إلا عن طريق الاتصال بالهاتف، الا أنه بعد عام ١٩٩٥ انتشرت التكنولوجيات المتطورة واصبح الولوج الى الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات ميسراً عن طريق أجهزة الحاسوب أولاً ومن ثم الهواتف الذكية وتطبيقات المواقع الشبكية التفاعلية، ومواقع التواصل الاجتماعية، وتقنية إنترنت الأشياء، وتمخضت هذه التكنولوجيات التفاعلية الفورية عن القوة الشبكية للاقتصاد الرقمي وأخذه بزمام القيادة والتعاون ورفع مستوى إنتاجية المعرفة البشرية، وبدأ اضمحلال العديد من المنتجات التقليدية وبدأت الشركات ذات الاساليب القديمة بدق ناقوس الخطر، وأضحى التطور التكنلوجي الرقمي حقيقة واقعية في معظم الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، مما أثر في زيادة الامكانيات التنموية فيها. (الاسكوا، ٢٠١٨: ٣).

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي بأنه ممارسة الاعمال والنشاطات الاقتصادية من خلال استخدام التكنلوجيا الرقمية المتمثلة بالشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت) وتقنيات الحاسوب والهواتف الذكية، لغرض زيادة النمو وتحسينه عن طريق تطوير القطاعات الاقتصادية كافة (الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والخدمية)، فضلاً عن انتاج السلع الرقمية الغير ملموسة كالبرمجيات، باستعمال الوسائل والأساليب التكنلوجية الرقمية والحاسوب، وأن الاقتصاد الرقمي المرتكز على تكنلوجيا المعلومات نشأ كظاهرة جديدة في العالم، حيث ظهر كمفهوم واقعي منذ عام ١٩٢١، وكمصطلح علمي عام ١٩٩٤ وكتطبيق عملي عام ١٩٩٥ وان الطبيعة الاقتصادية لتكنلوجيا المعلومات تعتبر أول انطلاقة في دراسات الباحثين الاقتصاديين في مجال الرقمنة الاقتصادية، ويمكن القول ايضاً أن قطاع المعلومات والاتصالات يعتبر قطاع رابع يضاف إلى قطاعات ألزراعة والصناعة والخدمات، باستطاعته أن يعمل على الحد من مشكلة ندرة الموارد، لما وافق الاقتصاد الرقمي من مرونة تتصف بها أذواق المستهلكين تتغير مع متطلبات وأساليب الانتاج والاستهلاك في كل عصر.

ثانياً. النظريات والمرتكزات المُمهدة للاقتصاد الرقمي: لقد تطرقت أبرز النظريات الاقتصادية لمفهوم الاقتصاد المعرفي الرقمي من خلال تناولها للجانب التكنلوجي كعنصر فعّال في زيادة الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وأهم ما كُتب فيه ما يلي (القريشي، ٢٠٠٧: ٥٦-٧١):

١. النظرية الكلاسيكية وتمثلت في آراء آدم سمث في مستوى التكنلوجيا الناجم عن تقسيم العمل وما يولده من وفورات تُحسن المستوى التكنلوجي وما يترتب عليه من تخفيض للتكاليف وزيادة في الطاقة الانتاجية باعتباره عامل من عوامل الانتاج، ورغم ذلك فقد قلل بقية الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنلوجي مثل ريكاردو ومالثوس وكارل ماركس.
٢. النظرية الكلاسيكية الحديثة التي اعتبرت التقدم التكنلوجي عامل خارجي مستقل له الدور الأهم في توسيع الانتاج وزيادة رأس المال وتحقيق النمو.

٣. نظرية شومبيتر التي تُعتبر مرتكزاً رئيساً للتطور التقني من خلال التركيز على دور المنظم المُبتكر الذي من خلاله يتم ابتكار منتجات جديدة واجراء تحسينات مستمرة لطرق الانتاج مهدت لظهور الاقتصاد الرقمي والدخول الى اسواق جديدة باعتبار ان الاستثمار يتحدد بالابتكار والتجديد.

ولابد إن يرتكز الاقتصاد الرقمي على بيئة معلوماتية ومعرفية، لكي يستطيع أن يقوم بالدور الريادي في تنظيم وتطوير القطاعات الاقتصادية، ومن هذه المرتكزات هو (اقتصاد المعرفة) الذي يعد فرع من فروع علم الاقتصاد نشأ منذ نشأة الافكار الانسانية الأولى فكل عمل انساني لابد أن يستند على المعرفة، فالزراعة البدائية مثلا قامت على معرفة الانسان بزرع البذور وحصاد الثمار بعد أن كان الاعتماد على الجمع والالتقاط، حيث يرى أرسطو أن المعرفة نتاج للخبرة وأن المعلومات تُستخلص وتستنبط من المعارف المتوافرة فعلياً باستخدام قواعد المنطق، إلا أن مفهوم المعرفة شهد تحولات كبيرة في العصر الحديث ارتكز على ثورة المعلومات من خلال استغلال تكنلوجيا الاتصالات والانترنت وتطوير الكوادر البشرية لمواكبة سمات ومتطلبات العصر الحديث (الصاوي، ٢٠٠٧: ١٥-١٦).

فالمعرفة في تطور مستمر الى أن وصلت الى التقنيات الرقمية في وقتنا الراهن فالاقتصاد المعرفي يقوم على المعلومات التفاعلية المبنية على جمع البيانات من مصادر مختلفة وتطويرها لتكون وسائل خلق منافع جديدة بالاعتماد على الأفكار المبتكرة، ومن الملاحظ نشوء شركات عالمية كبرى نشأت من خلال تطور العلم والمعرفة مثل شركة مايكروسوفت Microsoft وأنتل Intel ونشأ معها الاقتصاد الرقمي، إذاً يمكن القول إن الاقتصاد الرقمي يعتبر مرحلة متطورة من مراحل اقتصاد المعرفة (عليان، ٢٠١٢: ١٠٣-١٠٤).

ويمكن التمييز بين الاقتصاد المعرفي وبين الاقتصاد الرقمي - القائم على المعرفة- من خلال دلالتين، الدلالة الأولى: ان الاقتصاد المعرفي يتناول المتغيرات الاقتصادية البحتة، مثل تكاليف البحث والتطوير، وتكاليف التعليم والتدريب، وتكاليف تحسين الادارة واعداد الخبراء، وقيمة الايرادات المتحصلة من النشاطات التي تعتمد على عوامل البحث والتطوير، وتدريب الكوادر البشرية، وفق اعتبار العمليات الاقتصادية القائمة عليه عمليات اقتصادية مجردة، مثلها مثل أي خدمة اقتصادية، وأما الدلالة الثانية: فتعتمد على مبدأ أن الاقتصاد القائم على المعرفة (الرقمي) أو ما يسمى بمرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، يستند على مدى تغلغل وتداخل التكنلوجيا في الانشطة والقطاعات الاقتصادية، ومدى استفادة الدول من الثورة التكنلوجية والمعلوماتية، وما أدت إليه من صناعات ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة (الشيخ، ٢٠١٥: ٦-٧).

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحياة الخاصة وصولاً الى الرفاهية، أي اقامة التنمية الانسانية، أما الاقتصاد الرقمي فيعتبر مرحلة متقدمة من مراحل الاقتصاد المعرفي، يستند على دمج تكنلوجيا المعلومات والاتصالات مع مختلف الانشطة الاقتصادية (باطويح وبانقا، ٢٠١٩: ٥).

المبحث الثاني: أهمية ومكونات وأنشطة الاقتصاد الرقمي

أولاً. أهمية الاقتصاد الرقمي:

١. مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي: يساهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات عن طريق

نشر التكنلوجيا لتحسين الانتاجية والاعتماد على الابتكار في تلبية طلبات المستهلكين وتقديم الخدمات بواسطة الانترنت، وأصبح لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأهم في زيادة النمو الاقتصادي، بالاعتماد على الفئات المهارية والشريحة التقنية وعلى المنشآت التي تعمل باستخدام تكنلوجيا المعلومات،والاتصالات، ذات العلاقات الدولية الواسعة والحصة الاكبر في السوق، ويتحقق بذلك أكبر قيمة مضافة ممكنة (الموسوي، ٢٠١٧: ١١٣-١١٥).

حيث إن نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بلغت ١٥،٥% أي ما يعادل ١٢ترليون دولار عام ٢٠٢٠ وقد شكلت مساهمة الاقتصاد الرقمي في الولايات المتحدة في الناتج المحلي الاجمالي نسبة ٢٢%، ونسبة ٣٠% في الناتج المحلي الاجمالي في الصين موفراً بذلك ٢٠٠ مليون فرصة عمل، ومن الممكن أن ترتفع هذه المعدلات الى أكثر من النصف بسبب التحولات الرقمية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية في دول العالم المختلفة، لظهور جائحة كورونا، مما حدى ببلدان العالم أن تستثمر، في الاقتصاد الرقمي بشكل كبير للحفاظ على مستوى إنتاجي أفضل، ولابد من الاشارة الى أن الخدمات الرقمية ساهمت بشكل محوري وفعال من أجل استمرار القطاعات الإنتاجية والتبادلية والتعليمية (United Nations E-Government Survey, 2020: 126)

٢. مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الاستثمار: تساهم التحولات الاقتصادية الرقمية، والبنية التحتية المرتكزة على تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات، على تطوير الاستثمار المحلي، من خلال، جذب الاستثمار الاجنبي، الذي يمارس نشاطاته في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة التي تتميز باستخدام الوسائل التكنلوجية وتقنيات الاتصالات المتطورة، التي تؤدي الى تطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة التراكم الرأسمالي ورفع مستوى الانتاجية ومستوى كفاءة رأس المال البشري وفق المهارات التقنية الحديثة، والتوسع في الصناعات الرقمية والبرمجيات، من خلال استغلال مزايا التقدم التكنلوجي والاساليب التنظيمية الحديثة والوفورات التي تقدمها الشركات المستثمرة، هذا من جانب الدول المضيفة وغالبا ما تكون دول نامية، أما من جانب الدول المتقدمة - التي تعتبر الدول الأم للشركات المستثمرة، متعدية الجنسية - فإن المزايا الاقتصادية الرقمية لشركاتها، تؤدي دور فعال ورئيسي، في ارتفاع التدفقات المالية اليها، وذلك بفضل الانفتاح الاقتصادي، وتوفر المعلومات والبيانات التي وفرتها الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت)، حول المشاريع، الاقتصادية المتاحة للاستثمار، حيث تم بذلك تخفيض قيود العوائق البيروقراطية، وقد خلق الاقتصاد الرقمي فرص استثمارية في الانشطة الاقتصادية المختلفة ولاسيما الاستثمار في القطاعات الخدمية والمالية، معززا بأسس الحفاظ على الملكية الفكرية والابتكارية التي رفعت مستوى القيمة المضافة بأقل تكلفة (الموسوي، ٢٠١٧: ١٢١-١٢٣).

٣. مساهمة الاقتصاد الرقمي في تغيير كمية النقود: إن للنقود دور بالغ الاهمية في اقتصادات الدول، لما تؤديه من وظائف ضرورية مثل كونها وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة وغيرها، وقد مرت النقود بعدة مراحل تاريخية تطورت خلالها، ولازالت بتطور مستمر ولاسيما في وقتنا المعاصر وما شهده من تقدم تكنلوجي وتطور في تقنيات المعلومات والاتصالات وظهور الاقتصاد الرقمي في ظل الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت)، وما رافق ذلك من فاعلية لقطاعات الخدمات المالية والتجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية، حيث أدى ذلك الى نشوء ما يُعرف بالنقود الرقمية (البتكوين) التي حققت ارقام قياسية في ضمن حدود الاسعار والتداول الخاصة

بنمطها الذي يعتريه الغموض والحذر من قبل المنظمات، الدولية والمصارف المركزية، وتظم النقود الالكترونية جميع انواع النقود الرقمية، سواء كانت افتراضية، أو مشفرة، أو قانونية،أو مستقرة، حيث تكون متاحة ضمن البيانات الرقمية الحاسوبية، ولا يوجد لها وجود ملموس (تقرير البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠: ٧). ولا تستهلك خلال الاستخدام حيث إن الشركات الخاصة تستطيع زيادة الارباح النقدية عن طريق زيادة تداول هذه النقود، مما يؤثر على كمية النقود الاصلية في التداول بسبب تأثير النقود الرقمية على اسعار الخصم وعلى الاحتياطي القانوني وعلى سياسات السوق المفتوحة (الاسكوا، ٢٠١٨: ٩). ويترتب على شيوع النقود الرقمية واستخدام التكنولوجيات الرقمية وتداولها على نطاق واسع بحدوث تحول من نظام سداد المدفوعات القائم على تقييد الحسابات، الى النظام القائم على قيمة العملة، والغاء دور الوسطاء لدى البنوك، حيث تحول دور النقود من دور ائتماني الى دور سلعي مما يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود الغير رقمية (الرزو، ٢٠٠٦: ٢٣٥-٢٣٦).

ثانياً. مكونات الاقتصاد الرقمي: يتكون الاقتصاد الرقمي من عدة عناصر ترتبط من خلال شبكة الاتصالات التكنلوجية الرقمية عن طريق البريد الالكتروني ومواقع التواصل الالكترونية التي تعتبر القاعدة الاساسية لتحقيق الفاعلية الاقتصادية بين القطاعات والمؤسسات والحكومات في بلدان العالم المختلفة مع الاخذ بنظر الاعتبار مبدأ تقليل التكاليف من خلال استخدام التكنلوجيا الرقمية حيث أن التكلفة الحدية في هذا الاقتصاد تقترب من الصفر عن طريق استعمال الحواسيب والهواتف الرقمية التي اصبحت ملازمة لحياة الانسان وساهمت في سرعة النمو والنضوج الاقتصادي الذي ظهر نتيجة للابتكار والتجديد حيث تفاعل الاقتصاد المحلي والدولي(عليان، ٢٠١٢، ١٠٩).

هناك اربعة اجزاء رئيسة للاقتصاد الرقمي (Rumana Bukht & Richard Heeks, 2017: 5):

١. السلع والخدمات الرقمية غير الملموسة، حيث يتم تداولها رقمياً عبر اجهزة الاتصالات والحاسوب، مثل خدمات المعلومات عبر الانترنت، ومبيعات البرامج، والتعليم الالكتروني.
٢. السلع والخدمات الملموسة وعمليات الانتاج التداول التسويق المرتبطة بها عبر اجهزة الاتصالات وتقنيات الانترنت.
٣. خدمات الانتاج المعتمدة على تكنلوجيا المعلومات في تصنيع السلع الملموسة مثل التصاميم الهندسية المعقدة، والآلات الدقيقة التي تستخدم التحكم الرقمي المحوسب، والعمليات الكيميائية التي تسيطر الحاسبات الالكترونية على تصنيعها.
٤. قطاعات صناعة تكنلوجيا المعلومات الداعمة لمكونات الاقتصاد الرقمي، وتشمل صناعة أجهزة الكمبيوتر والهواتف والأجهزة الرقمية الذكية، فضلاً عن خدمات البث والاتصالات.

ومن مكونات الاقتصاد الرقمي أيضا (المستهلكون الرقميون) فكل مستهلك يدخل على شبكة الانترنت يمتلك حساب أو منصة إلكترونية يقوم بالبحث عن السلعة أو الخدمة التي يطلبها ويختارها ويشتريها إلكترونيا ومن العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي(البائعون الرقميون) الذين يمثلون الشركات والمؤسسات التسويقية التي تروج لسلعها او خدماتها من خلال الدعاية والاعلان الكترونياً عن طريق الانترنت، وتعتبر(الأنظمة المسؤولة عن الرقمنة) من مكونات الاقتصاد الرقمي وتشمل الجهات التي توفر الاجهزة الالكترونية الذكية والحاسبات وتقوم بإدارة شبكات الاتصالات والمعلومات مثل شركة مايكروسوفت وأمازون وغيرها وهناك أيضاً مكون (القوانين والانظمة) التي تضبط التعاملات والتفاعلات الاقتصادية الرقمية (الموسوي، ٢٠١٦: ٢٢-٢٣)

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 464-480
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.28

ثالثاً. أهم أنشطة الاقتصاد الرقمي:

١. **التجارة الالكترونية Electronic Commerce:** وهي عبارة عن استخدام الوسائل التكنلوجية وشبكات المعلومات والاتصالات لممارسة أي نشاط تجاري، وتشمل وسائل الاتصال التي تعمل كوسيط في عمليات تصميم وانتاج واعلان وعرض وتوزيع وبيع السلع والخدمات، وكذلك عمليات الدفع والسداد (عبد الخالق، ٢٠٠٨: ٣٢). ويعبر عن التجارة الالكترونية كنشاط اقتصادي رقمي يتم فيه تداول السلع والخدمات على وفق ما متفق عليه من قواعد وأنظمة باستخدام تقنية الانترنت وتكنلوجيا الاتصالات الالكترونية، وتتضمن أعمال تصريف السلع والخدمات وتسديد المدفوعات عن طريق الانترنت (الموسوي، ٢٠١٧: ٤٩-٥٠). كما يعبر عنها بكل نشاط تجاري يعتمد على تكنلوجيا الأنترنت ويتم من خلاله بيع وشراء السلع والمنتجات الملموسة وغير الملموسة، وتعرف أيضاً بعملية عرض منتج أو خدمة وبيعها وتسليمها للمشتري واستلام ثمنها، ومن أمثلتها المتاجر الالكترونية الكبيرة مثل أمازون، وإيباي (ebay)، ويوبير (Uber) وغيرها، وهي عبارة عن مواقع الكترونية تعرض مجموعة من السلع والخدمات يمكن للمشتري ان يطلب ما يرغب منها باستخدام وسيلة دفع الكترونية، حيث تتم عملية الشراء ثم يقوم المتجر الالكتروني بتوصيل المنتج الى عنوان الزبون بالوقت المحدد، وهي عبارة عن تزاوج بين التجارة التقليدية والانترنت، ومن خلال هذه الآلية يمكن لأي شخص لديه حساب رقمي على الفيسبوك ضمن مجموعة أن يبيع سلعة معينة الى اصدقائه الافتراضيين، ويمكن اعتباره من ضمن العاملين في قطاع التجارة الرقمية (الشيخ، ٢٠١٦: ١٩-٢٠).

٢. **الصيرفة الالكترونية Electronic Banking:** وهي إجراء العمليات المصرفية وتقديم الخدمات المصرفية باستخدام تكنلوجيا الاتصال وشبكة الاتصالات والمعلومات (الانترنت) وإنجازها للعملاء في أي وقت ومكان بدون المجيء الى البنك، من خلال منافذ ومواقع البنوك الافتراضية (الرقمية) التي يمنح العملاء صلاحية دخولها ضمن إجراءات وشروط محددة، وقد أدت ثورة الاتصالات والمعلومات، والتجارة الالكترونية، والمنافسة الشديدة بين البنوك من جانب وظهور المؤسسات المالية ومنافستها للبنوك من جانب آخر، ومواكبة البنوك للتطور المستمر لتقديم أفضل الخدمات للعملاء وقيام بعض المؤسسات التجارية بأعمال مصرفية كل هذه العناصر أدت الى ظهور الصيرفة الالكترونية التي أضحت وسيلة لتدنية تكاليف الخدمات المصرفية، ولضمان الحصول على الحصة الاكبر في أسواق المال، وتوسيع النشاط ليصبح عابر للحدود الدولية، وتوفير المعلومات عن الخدمات البنكية، وتسهيل حصول العملاء على الخدمات المصرفية في أي زمان ومكان (الحداد وآخرون، ٢٠١٢: ٥٥-٥٧).

٣. **الحوكمة الالكترونية Electronic Governance:** وهي استخدام الوسائل التكنلوجية للاتصالات والمعلومات وتطبيقها على الوظائف العامة المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية للأفراد، بكفاءة وشفافية وتكون على أكبر قدر من المشاركة للمواطنين وعلى أعلى مستوى من الفعالية، والكفاءة لإنجاز الوظائف الحكومية وتسهيل المعاملات وتقديم الخدمة العامة، وفق معايير الجودة ودعم التواصل السريع المتقن بين المكاتب والمؤسسات الحكومية، وتهدف الحوكمة الى خلق أفضل بيئة لقيام واستمرار المشاريع الاقتصادية، وتعزيز الشفافية بين الحكومة والمواطنين وتوسيع المشاركة، وتقليل التكاليف الناجمة عن الإجراءات الورقية وتخفيض النفقات العامة، وزيادة المنافع المتأتية من جمع البيانات وتبويبها وتدقيقها مما يساعد على ضبط التحصيل

الضريبي وواردات الحكومة من جهة، والسعي من اجل رفاه المواطنين وجذب الفئات المهمشة من الشعب وإشراكهم في وسائل الحياة المتطورة من جهة أخرى (الجبوري، ٢٠١٤: ٣٢-٣٤).

وهناك فرق بين مصطلح الحوكمة الالكترونية ومصطلح الحكومة الالكترونية:

فالحوكمة الالكترونية هي سلسلة العمليات والاجراءات المحاطة بإطار قانوني والتي تهدف الى تنظيم المعاملات والمعلومات والمخاطبات والمستندات الرسمية وغير الرسمية بين الحكومة والمواطن وتامين سبل حفظها وارشفتها ورقمنتها وتوفير آلية لاسترجاعها بالاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتطورة.

اما الحكومة الالكترونية فهي الخدمات الالكترونية المقدمة من الحكومات لمواطنيها بالاعتماد على الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت) وتهدف الى تبسيط اجراءات انجاز التعاملات الرسمية بين الحكومة من جهة ومواطنيها على مستوى الافراد والمنظمات والدوائر الحكومية الاخرى بشفافية عالية، بالاعتماد على البوابات الالكترونية التفاعلية وتكون مؤمنه بشكل كامل وتغذى بشكل مستمر بالمعلومات المحدّثة.

٤. **السياحة الالكترونية Electronic Tourism:** وهي استخدام الوسائل الالكترونية والانترنت في مجالات السفر والسياحة ومساعدة العاملين في قطاع السياحة في التعاملات مع الزبائن، من أجل حصول السائحين على أفضل الخدمات السياحية من خلال عرض الخدمة السياحية التي تشمل البرامج السياحية وحجز الرحلات السياحية وتنظيمها عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بحيث تلتقي هذه العروض السياحية مع رغبات المستهلكين (السائحين)، وبالتالي حصول مقدمي الخدمة السياحية على منافع كبيرة من جانب، وإشباع رغبات السائحين من جانب آخر، من خلال توفير المعلومات عن مدى جودة الخدمات السياحية، التي توفرها المؤسسات والشركات السياحية عن طريق تقنية الانترنت، مثل مواعيد وحجوزات الطيران ومعلومات الفنادق ومدن الالعاب، ومراكز الترفيه، وأماكن تأجير السيارات، وغيرها ويتم ذلك من خلال تصفح مواقع شركات السياحة الالكترونية، قبل الانطلاق في الرحلة السياحية حيث تختصر الوقت والجهد على السائح، وتكون الخدمة السياحية في ظل السياحة الرقمية، منخفضة التكاليف، ويمكن تطويرها بما يلبي أذواق المستهلكين، ضمن مجال تنافسي في ما بين شركات السياحة الالكترونية، ويكون للسياحة ضمن البيئة الالكترونية تأثير قوي على جذب الاستثمارات الاجنبية. (ورداني، ٢٠٠٨: ٢-٤).

٥. **الاستثمار الرقمي Digital Investment:** لقد تبنت معظم دول العالم في الآونة الاخيرة تحولات اقتصادية مبنية على استخدام الوسائل العلمية والتكنلوجية في كل القطاعات والانشطة الاقتصادية، حيث أضحى الاستثمار الرقمي مطبقا في الكثير من النشاطات الاقتصادية عن طريق الاستثمارات المالية عبر شبكة المعلومات والاتصالات العالمية (الانترنت)، حيث رصدت مبالغ ضخمة ليتم استثمارها في أسواق التداول الرقمي عن طريق منصات التبادل، في السلع الأولية مثل النفط، وايضا المعادن مثل الذهب والفضة والألماس وتداول العملات الدولية،الكترونيا وتحقيق ارباح مالية طائلة،من ذلك وهذا يعكس فاعلية الاستثمار،الرقمي وقوته، وسهولة وصول الناس اليه من خلال تطبيقات بسيطة وفتح حسابات تجريبية وتحويل الاموال الكترونيا عن طريق البنوك الالكترونية في وقت قصير (آل موسى، ٢٠١٥، ٩٣-٩٤).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 464-480
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.28

المبحث الثالث: دور الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد العالمي

أولاً. مؤشرات الاقتصاد الرقمي:

١. **مؤشر البنية الارتكازية لتكنلوجيا الاتصالات والمعلومات:** إن مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مهم جداً في وقتنا الحاضر، باعتباره القاعدة التكنلوجية الاساسية التي تلائم الاقتصاد الرقمي، كونها تؤدي الى تعزيز فاعلية النشاطات الاقتصادية وازدهارها، وزيادة القيمة المضافة عن طريق ارتفاع نسبة الارباح من خلال تقنيات معالجة وتخزين وتبادل المعلومات، بالاعتماد على النماذج التنظيمية الجديدة للصناعة والتجارة والتعليم باستخدام أفضل الامكانات التي توفرها تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، وهناك عدة معايير يستند إليها مؤشر البنية الاساسية للاتصالات والمعلومات يستطيع من خلالها صانعي القرارات وضع الخطط الاقتصادية وضمن ابعاد محددة (الشيخ، ٢٠١٦: ١٩-٢٠).

ويعتبر مؤشر البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، مؤشر رئيسي لأربعة مؤشرات فرعية هي (الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٢٠: ١٦-١٧):

أ. مؤشر عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال، يشير الى عدد المشتركين في خدمة الاتصالات للهاتف النقال (الموبايل) من كل مائة شخص، ويتضمن الهاتف النقال خدمات الاتصال التي توفرها الشبكات اللاسلكية فضلا عن الاتصال في الشبكات الارضية للهواتف الثابتة، ويتضمن مستخدمي أنظمة واشتراكات الدفع الآجل وحسابات الدفع المسبق.

ب.مؤشر الاشتراك في النطاق العريض المتنقل، ويقصد به الوصول الى شبكة الانترنت من خلال حزمة إلكترونية سريعة وعريضة النطاق لنقل البيانات والصوت والصور من وإلى الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات، عن طريق التكنولوجيات التماثلية، الرقمية مثل خدمات الجيل الثالث للإنترنت، ويتضمن الاشتراك في شبكات النطاق العريض توفر سرعات تحميل لا تقل عن ٢٥٦ كيلوبايت/ثانية.

ج.مؤشر الاشتراك في النطاق العريض الثابت للوصول العالي بسرعات فائقة، ويمتاز بوجود مودم ذو كيبل ألياف ضوئية أو نحاسية يتم من خلالها ربط خط المشترك الرقمي وإيصاله إلى المنازل أو الى المؤسسات.

د. عدد مستخدمي الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات، وتستند قيم مؤشر عدد مستخدمي الانترنت الى بيانات الاستخدام لخدمات الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات في جميع الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة الى بيانات الجاهزية الشبكية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية.

٢. **مؤشر رأس المال البشري:** يطلق مفهوم رأس المال البشري على المعرفة، والكفاءات والمهارة والخصائص المتمثلة في أفراد المجتمع التي تعمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل، ويتكون رأس المال البشري من المعرفة والإتقان البشري المتراكم المعزز بالصحة الجيدة والقدرات الحيوية التي تمكن الاشخاص من توفير السلع والخدمات بشكل كفوء، ويعتبر رأس المال البشري عنصر مهم ومؤشر اساسي من مؤشرات الاقتصاد الرقمي يتم من خلاله تقييم مراحل النمو الاقتصادي العالمي، حيث يتم عن طريق تنمية رأس المال البشري مكافحة الفقر والفجوات الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء مجتمعات الرفاهية، وتتحقق بذلك أهداف التنمية المستدامة الشاملة، ويعبر عن ورأس المال البشري بكل معرفة يختص بها الفرد ويحفظها في ذهنه وتكون مرتبطة بعمله شخصياً (مسلم، ٢٠١٥: ٨٧).

٣. **مؤشر خدمة الانترنت:** يتناول هذا المؤشر كمية البيانات المتدفقة وسرعة مرورها وكفاءة الشركات التي توفر المحتوى الرقمي مثل (Microsoft و Google و Facebook و Amazon) وحسب بروتكول الانترنت العالمي (IP) فإن سرعة وكفاءة في تطور مستمر وقد تصل كمية تدفق البيانات الى ١٥٠٧٠٠ جيجابايت في الثانية عام ٢٠٢٢ (UNCTAD, 2019: 9)

٤. **مؤشر الحكومة الإلكترونية:** يقيس مؤشر الحكومة الالكترونية مدى توفر، حكومة رقمية تهدف الى تفعيل تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات من أجل تحقيق أفضل الخدمات لمواطنيها مع تخفيض التكاليف، ورفع مستوى جودة الحياة لجميع افراد المجتمع، والعمل على تبادل المنافع بين الحكومة والمؤسسات الخاصة والمواطنين، ضمن مستوى شفافية عالي وباستخدام التقنيات الرقمية المتطورة (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ٢٠٢٠: ٣٠)

٥. **مؤشر الابتكار:** يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنويا منذ سنة ٢٠٠٨ عن جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، (الويبو WIPO)، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ويغطي مؤشر الابتكار العالمي قياس المخرجات والمدخلات في عمليات الابتكار وسياسات الابتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة والعلم وانتشار المعرفة، يقوم مؤشر الابتكار العالمي على مؤشرين فرعيين أساسيين هما المدخلات والمخرجات، حيث يتناول مؤشر المدخلات المؤسسات الاقتصادية والتشريعية، والتنمية البشرية مثل التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي والبحث والتطوير، ومدى الارتكاز على التكنولوجيا، والبيئة المحفزة للابتكار، والأسواق ومناخ الاستثمار، واستيعاب المعرفة، أما المؤشر الفرعي الخاص بالمخرجات، فيشمل المعرفة والتقنية من حيث الإنتاج والنشر والتأثير المعرفي، والمنتجات والخدمات الرقمية (عبد المنعم، قعلول، ٢٠١٩: ٤٥).

ثانياً. فاعلية الاقتصاد الرقمي: لقد انتشر الاقتصاد الرقمي في جميع القطاعات الاقتصادية في العالم مثل الاستثمار والاستهلاك والانتاج وأغلب المتغيرات الاقتصادية الاخرى من خلال تمكين التكنولوجيا في الصناعات الخفيفة والصناعات التحويلية وفي الانشطة الخدمية والمصرفية وخدمات التوصيل الخاصة ببيع التجزئة بالاعتماد على اجهزة الحاسوب وبرمجياتها الرقمية والهواتف الذكية، وتقنيات السونار والرادار ونظام تحديد المواقع GPS، حيث تحقق من خلال الاقتصاد الرقمي الكثير من الايجابيات والمكاسب الاقتصادية، فارتفعت معدلات الانتاج وفق معايير الجودة العالمية وتعززت الكفاءة الاقتصادية في الانتاج حيث انخفضت التكلفة الحدية في القطاع المالي والاداري والاعلامي وزادت فرص العمل للكثير من العاطلين وتنوعت الدخول النقدية وازدادت الثروات وارتفع مستوى المعيشة وظهرت بوادر الرفاه، إضافة الى أن الاقتصاد الرقمي يعمل على تحقيق تواصل الانشطة الاقتصادية في الدولة مع دول العالم الاخرى مع تقوية أواصر التجارة الدولية عن طريق الاندماج مع الاسواق العالمية (الرزو، ٢٠٠٦: ١٣٥-١٣٧).

إلا أنه لا توجد مقاييس محددة لقياس تأثير الاقتصاد الرقمي العالمي، لكن البيانات المتاحة عن تكنلوجيا المعلومات والاتصالات تعطي بعض الانطباع عن حجم القيمة المضافة التي يحققها الاقتصاد الرقمي، حيث مثلت مساهمته بمقدار ٣% من مجموع الناتج المحلي الاجمالي العالمي أي ما يعادل ١،٧ ترليون دولار امريكي عام ٢٠١٠، وقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي العالمي ٣،٥ ترليون دولار أي ما يعادل ٤،٥% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي لعام ٢٠١٥، وقد قُدرت خدمات برامج الكمبيوتر في القطاع الصناعي للدول النامية بنسبة ١،٥% أي ما يعادل

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 464-480
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.28

٠,٥% من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٢، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥ ستحقق المنصات الرقمية عبر الإنترنت ٢,٧ تريليون دولار أمريكي، اي ما يعادل ٢% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Bukht & Heeks, 2017: 16-17).

وقد بلغت قيمة مساهمة الاقتصاد الرقمي عام ٢٠١٩ ما مقداره ١١,٥ ترليون دولار أي ما يعادل ١٥,٥% من مجمل الناتج المحلي الاجمالي العالمي (UNCTAD, 2019, 69).

ثالثاً. القيمة المضافة للاقتصاد الرقمي: هناك صعوبات تعتري القياس الكمّي لقيمة الاقتصاد الرقمي في اقتصادات الدول، بسبب عدم وجود مقياس موحد للاقتصاد الرقمي فضلاً عن الاختلاف في المفاهيم والمنهجيات التي تناولت الاقتصاد الرقمي على المستوى الدولي، باعتبار ان العالم يشهد مرحلة مبكرة من التحولات الرقمية تتصف بضعف تدفق البيانات، وقد برزت مبادرات دولية عديدة لغرض قياس قيمة الاقتصاد الرقمي ابرزها في الولايات المتحدة، والتي بدأت في استخدام حسابات تابعة لهذه الغاية في عام ٢٠١٨ حيث استنتجت أن الاقتصاد الرقمي يمثل ٦,٩%من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٧، بعد ان كانت نسبته ٥,٩% في ١٩٩٧، وقد نمت القيمة المضافة الحقيقية في الاقتصاد الرقمي بمعدل سنوي متوسطه ٩,٩% خلال الفترة ما بين (١٩٩٧-٢٠١٧)، مقابل نسبة نمو ٢,٣% لباقي القطاعات الاخرى، كما أن الاقتصاد الرقمي في الولايات المتحدة قد ساهم بتوفير ٥,١ مليون وظيفة، أي ٣,٣% من إجمالي العمالة، ومن ناحية أخرى قدّر مكتب الإحصاءات الاسترالي أن نسبة القيمة المضافة التي حققها الاقتصاد الرقمي بلغت ٤,٥% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١١-٢٠١٢ لتصل إلى ٥,٧% في عام ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد اشار صندوق النقد الدولي الى الأخذ بتعريف منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية الدولية (الانكتاد) التي اعتبرت ان قياس الاقتصاد الرقمي يعتمد بشكل اساسي على قيمة تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات في الناتج المحلي الاجمالي العالمي (UNCTAD, 2019: 69)

الجدول (١): نسبة القيمة المضافة التي حققها الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من الدول للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٧ (%)

الدولة / السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
النمسا	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠
بلغاريا	٤,٠	٤,٤	٤,٢	٤,٥	٤,٥	٤,١	٤,٠	٣,٨
كندا	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٤
كرواتيا	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٣,٥	٣,٤	٣,٤
قبرص	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٤	٣,٨	٣,٩	٣,٩	٣,٨
التشيك	٤,٩	٤,٨	٤,٧	٤,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧
الدنمارك	٣,٤	٣,٣	٣,١	٣,٣	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,١
استونيا	٤,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٦	٤,٦	٤,٥
فنلندا	٦,١	٥,١	٣,٢	٤,٧	٥,٠	٤,٧	٤,٣	٤,٣
فرنسا	٤,٣	٤,٢	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,١
المانيا	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٨	٣,٨	٣,٨

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (4): 464-480
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.4.28

الدولة / السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
اليونان	٢,٩	٢,٧	٢,٥	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٩
المجر	٤,٧	٥,٢	٤,٩	٥,٠	٤,٩	٤,٩	٤,٧	٤,٤
أيسلندا	٢,٤	٢,٩	٢,٩	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٣,٧	٣,٥
كوريا	٩,٢	٩,١	٩,٠	٩,٢	٨,٩	٨,٧	٨,٤	٨,٤
لاتفيا	٣,٧	٣,٥	٣,٦	٣,٨	٣,٦	٤,١	٤,١	٤,١
ليتوانيا	٣,١	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٩	٣,٠	٢,٨
لكسمبورغ	٥,٣	٥,٣	٥,٥	٤,٨	٤,٩	٥,٥	٥,٦	٥,٦
مالطا	٦,٦	٧,٣	٧,١	٥,٥	٦,٠	٥,٧	٥,٨	٥,٨
هولندا	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,٠
بولندا	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٥	٣,٥
رومانيا	٥,٣	٥,٠	٤,٢	٥,٢	٤,٩	٥,٠	٥,٠	٤,٨
سنغافورة	٩,٧	٨,٣	٨,١	٨,١	٨,٣	٨,٢	٧,٤	٩,٠
سلوفاكيا	٤,٥	٤,٤	٤,٥	٤,٢	٤,١	٤,٠	٤,٠	٣,٨
سلوفينيا	٣,٤	٣,٣	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥
اسبانيا	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٣,١	٣,٠
السويد	٥,٧	٥,٧	٥,٥	٥,٧	٥,٩	٥,٩	٥,٧	٥,٦
تايوان	١٤,٢	١٤,١	١٤,٣	١٤,٨	١٦,٢	١٥,٩	١٦,٢	١٦,٣
المملكة المتحدة	٤,٠	٤,٢	٤,١	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,١
اليابان	٦,٣	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٩	٥,٨	٥,٧	
اذربيجان	١,٧	١,٤	١,٥	١,٦	١,٦	١,٨	١,٥	
البرازيل	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٧		
الصين	٤,٧	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٨		
كوستاريكا	٤,٠	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٥	٤,١	٤,٢	
غانا	٢,٧	٢,٤	٢,٤	٢,٢	١,٩			
الهند	٤,٠	٤,٢	٤,٣	٤,٨	٤,٨	٥,١		
ماليزيا	٩,٨	٨,٩	٨,٨	٩,٢	٩,٤	١٠,٠	١٠,٢	
المكسيك	٣,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٢,٩	
البيرو	١,٩	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧			
قطر	١,٠	٠,٨	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٣		
تايلاند	٦,٠	٥,٠	٤,٦	٤,٥	٤,٨	٤,٧	٤,٣	
اورغواي	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٢			

Source: United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 2019, Digital Economy Report 2019, P 74-75.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول التي تم أخذها من تقرير الاتحاد الدولي للتجارة والتنمية (الانكتاد) عن الاقتصاد الرقمي، أن نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في خلق القيمة المضافة تتباين فيما بين الدول، حيث حقق الاقتصاد الرقمي المتمثل بمساهمة قطاع تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات في الناتج المحلي الاجمالي، نسبة لابأس بها تراوحت ما بين ٨,١% الى ١٦,٣% في بعض دول شرق آسيا مثل (كوريا وسنغافورة وتايوان وماليزيا) التي قطعت شوطاً كبيراً في التحولات الرقمية والاعتماد على الاساليب التكنلوجية في ممارسة الانشطة الاقتصادية، حيث اصبحت تُساير بعض الدول العظمى، من حيث الاعتماد على صناعات الاجهزة الذكية وتقنيات الحاسوب والبرمجيات، من خلال قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، كما في الجدول (١)، ونشاهد أيضاً من خلال البيانات أن بعض الدول النامية لازالت تشهد ركوداً من حيث مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي، مثل دول(غانا وأورغواي وأذربيجان) حيث لم تتجاوز نسبة مساهمه الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي فيها نسبة (٢,٤%) وهذا دليل على أنها لا زالت تتبع الاساليب التقليدية في ممارسة الانشطة الاقتصادية.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

١. أن الاقتصاد الرقمي المرتكز على تكنلوجيا المعلومات نشأ كظاهرة جديدة في العالم، حيث ظهر كمفهوم واقعي منذ عام ١٩٢١، وكمصطلح علمي عام ١٩٩٤ وكتطبيق عملي عام ١٩٩٥ وان الطبيعة الاقتصادية لتكنلوجيا المعلومات تعتبر أول انطلاقة في دراسات الباحثين الاقتصاديين في مجال الرقمنة الاقتصادية.

٢. تبين أن مؤشرات الاقتصاد الرقمي، مؤشر الحكومة الالكترونية، ومؤشر مستوى خدمة الانترنت، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، ومؤشر رأس المال البشري، ومؤشر الابتكار، تختلف عن مؤشرات الانفاق على البحث والتطوير والتدريب والتعليم وتكاليف التحسين المستمر للسلع والخدمات التي تخص الاقتصاد المعرفي.

٣. يعتبر الاقتصاد الرقمي اسلوب جديد لممارسة الاعمال والنشاطات الاقتصادية من خلال استخدام التكنلوجيا الرقمية المتمثلة بالشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات (الانترنت) وتقنيات الحاسوب والهواتف الذكية، لغرض زيادة النمو وتحسينه عن طريق تطوير القطاعات الاقتصادية كافة (الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والخدمية)، فضلاً عن انتاج السلع الرقمية الغير ملموسة كالبرمجيات، باستعمال الوسائل والأساليب التكنلوجية الرقمية والحاسوب.

٤. ان الاقتصاد الرقمي يعتبر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاساليب الاقتصادية، يستند على المعرفة الانسانية ويقوم عليها، أي أنه مرحلة متطورة من مراحل الاقتصاد المعرفي، يستند على مدى تغلغل وتداخل التكنلوجيا في الانشطة والقطاعات الاقتصادية، ومدى استفادة الدول من الثورة التكنلوجية والمعلوماتية، وما أدت إليه من صناعات ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة.

٥. هناك مساهمة الاقتصاد الرقمي في خلق القيمة المضافة في بلدان العالم المختلفة، حيث حقق الاقتصاد الرقمي المتمثل بمساهمة قطاع تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات في الناتج المحلي الاجمالي نسب عالية في الدول المتقدمة وفي الدول السائرة في طرق النمو ولاسيما بلدان شرق آسيا.

ثانياً. المقترحات

١. ضرورة الاتفاق على تعريف موحد للاقتصاد الرقمي متعارف عليه من قبل المؤسسات الدولية والمنظمات الاقتصادية العالمية، والمؤسسات الاكاديمية، لكي يتسنى للباحثين في العلوم الاقتصادية، توحيد الأُطر النظرية للاقتصاد الرقمي وعدم الدمج بينه وبين اقتصاد المعرفة ومناقشة هذا الموضوع في المؤتمرات الاقتصادية العالمية، مع تحديد الفترة التاريخية لنشوء الاقتصاد الرقمي.

٢. يجب تطوير التقنيات الرقمية ونشرها مع مراعاة الآثار الايجابية لها، في سياق الطموح المشترك لتحقيق تحول رقمي يحقق أهداف التنمية، حيث ان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُنظر إليه على أساس قيمته المضافة في كافة القطاعات الاقتصادية، والعمل على تحفيز الاقتصاد الرقمي من اجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي العالمي.

٣. ضرورة الاتفاق على قياس كمّي للاقتصاد الرقمي وفق مؤشرات ثابتة ومتعارف عليها من قبل المنظمات والمؤسسات العالمية واعتمادها في الدراسات والبحوث، من اجل معرفة مستوى فاعلية وتأثير الاقتصاد الرقمي في اقتصادات الدول، وفاعليته على مستوى العالم.

٤. الاهتمام برأس المال البشري وتطويره وتشجيع الكوادر المتخصصة بتكنلوجيا الاتصالات والمعلومات ورعايتهم كونهم العنصر الاهم والعامل الاساسي الذي يبنى عليه الاقتصاد الرقمي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. آل موسى، إيلاف محسن علي، امكانات وعوائق بناء اقتصاد المعرفة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ٢٠١٥.

٢. الامم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية، نيويورك، ٢٠٢٠.

٣. الامم المتحدة، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بيروت، لبنان ٢٠١٨.

٤. البشير، فضل عبد الكريم، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الاسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد (٩) لسنة ٢٠١٨.

٥. البنك المركزي الاردني، العملات المشفرة، ٢٠٢٠.

٦. الجبوري، عدنان جاسم عبد، الآثار الاقتصادية لتطبيق الحوكمة في العراق دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، ٢٠١٤.

٧. الحداد، وسيم محمد، وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٨. الرزو، حسن مظفر، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل الى اقتصاديات الانترنت، معهد الادارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.

٩. السيد، اسامة عبدالسلام، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٩.

١٠. الشيخ، خالد ياسين، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠١٦.

١١. الصاوي، ياسر، ادارة المعرفة وتكنلوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.
١٢. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٧.
١٣. الموسوي، صفاء عبد الجبار، كاظم سعد الاعرجي، زينب هادي نعمة، الاقتصاد الرقمي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ٢٠١٦.
١٤. النجار، إخلاص باقر هاشم، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ٢٠٠٧.
١٥. باطويح، محمد، بانقا، علم الدين، معهد التخطيط العربي، استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية، ٢٠١٩.
١٦. جمعة، مصطفى حمدي محمود، النظام القانوني للوكالة بالعمولة الالكترونية، طبعة جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.
١٧. عبد المنعم، هبة، قعلول، سفيان، اقتصاد المعرفة-ورقة اطارية، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد ٥١، لسنة ٢٠١٩.
١٨. عبدالخالق، السيد احمد، التجارة الالكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية والادارة، الطبعة الثانية، القاهر، مصر، ٢٠٠٨.
١٩. عليان، ربحي مصطفى، اقتصاد المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ٢٠١٢.
٢٠. كريمة، عبدالجبار، فعالية تطبيق الاقتصاد الرقمي في ترشيد أداء المؤسسات البنكية دراسة حالة لوكالتي BADR وBDL ببوسعادة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٧.
٢١. متولي، د. نريمان إسماعيل، اقتصاديات المعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٥.
٢٢. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كوفيد ١٩ وضرورة التحول الى الاقتصاد الرقمي، المجلس الوطني للإعلام، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.
٢٣. مسلم، عبدالله حسن، إدارة المعرفة وتكنلوجيا المعلومات، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى،٢٠١٥.
٢٤. ورديان، يوسف محمد، كيفية تنظيم السياحة الالكترونية ومردودها على صناعة السياحة، ٢٠٠٨.
٢٥. وسام، مرابطي، آليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة ام البواقي، جامعة أم البواقي، رسالة ماجستير، ٢٠١٥.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Rumana Bukht & Richard Heeks, Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy, University of Manchester, Arthur Lewis Building, Manchester, M13 9PL, UK, 2017.
2. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Digital Economy Report 2019.
3. United Nations, New York, E-Government Survey for the Year 2020.